مسبوقا وهو المختار اما ان فيه الدور او ان به مر الوجوه لقبوله اياه بلا سبب فـ
هو ترجيح الاحتياج الى الصانع لجايز ترجيح الوجود المرجوح بلا سبب **قال** الشيخ
ان الجمع بين ثلاثة المقدمة الكبرى نقول انه يجعل نظر في بعد ما فرغ زيد الاول والاجل فيه
حرفين واراح لك العمر ضرورة **واما** مبالغة البخي بانه في بقية الصبيان في ضوء
عمومه في جميعهم وان اراد به بقية اكثر معين بهم فمسلم لكن لا نسلم انه لا علم لهم
بهم الا بعد ورود حتى يلزم ما ذكر ولم لا يجوز ان الصبيان لا يتصورون علوم نظرية لا سيما
الغريبة التي لا تعارضها شبهة ويتصورون العقل فيها **واما** المبالغة بانه يجوز ان يخلق
في بقية البهائم بدليل ما ذكر في صوت الخشبة فهو ايجاب ما ليس بلازم ترك
فظاهر كلية ولو اراد بها اقل من ذلك او جواز ان يخلق لهم ذلك فهو بخصوصه لم يقم
عليه حجة ولكن اذا تقرر عليه ذلك التلازم عند ما عاقل من جميعها
الالم فغاية تنبه المولم وهو التغير والانكماش في خيال كما ان التسليم يتغير من
الخيال المر فتنبه لمقارنة الاذى عند لمس الشوك وهذا من الخيال لا من التشبيه العقلي
والله اعلم قال معناه ثم ان الدور البرهاني وهو الطريقة التي هو طريقة من يستدل
على ابتقار الحادث الى سبب بمجرد الجواز الامكاني عن الاستغناء الى
وجود الصانع وعلى جواز الطريقة حول الى المرجح **وقد اختلف**
المتكلمون في سبب احتياج الحادث الى الصانع فقيل لامكانه وهو اختيار الامام
الدين البيضاوي وجماعة وقيل لحدوثه وهو عزوة اكثر المتكلمين وقيل بهما معا
وقيل لامكان يشترك الحدوث **والحق** انها كلها امور وهمية علة الاحتياج
وهم ان تعتبر في الذوات امور الصفات فتكون الصفة الموصلة ثمانية من غير
اربعة في التغير والصفة منها هو امكان يشترك الحدوث لانه يرجع في الصور
الى حيز بين استواء المجموع الامكان والحدوث سفة بسببه من الثمانية هو
يقال متفرع بكل حرف وكذا عرضها البعض في الاربعين وعرضها في المعاني الاربعة
لانه اسفع منها الحرف الاخير بل لم يكن يصلح من الاول **والفرق** بين الامكان
يستدعي الحدوث الامكان المجرد وغيره من الامور فان العلم بحدوث العالم يتعلق في هو
يوالامكان المجرد عن العلم بالصانع وفي غيره يتغير **وبيانه** انا اذا اعتقدنا
ان العالم ممكن لذاته ويراعي ذلك افتقاره وان كل ممكن لذاته من حيث هو
هو قابل للوجود والعدم والوجود له ليس من ذاته وكل ما ليس له الوجود من

ذاته فاما الوجود ثم من غيره ثم ذلك الغير اما ان يكون واجب الوجود لذاته والا افتقر
الى ما يتخرج الى العالم وجرا وتسلسل على ما يأتي ان شاء الله تعالى بيانه فهذا دليل مع
الصانع والدور والتسلسل محال فثبت العالم بوجود موثر واجب لذاته مفرج
لذلك من هذا العلم بالصانع لكن يخرج احتمال ان يكون حادثا بالزمن الزائد بلا يكون
العالم حادثا قبل فرما كما يقول البعثة واحتمال ان يكون حادثا بالاختيار
فيكون العالم حادثا فتحتاج الى دليل اخر لاثبات هذا المطلب اعني مطلب
حدوث العالم بعد ما يفتقر من مطلب وجود الصانع الذي نفرد به في
الفيلسوف واحد وانما نتبعه عند هذا المطلب الثاني فانه لم يتعرض لاثباته
فتقول صانع العالم اما ان يكون موجبا لذاته او فاعلا بقصده واما موجبا
بالاختيار ووجود الثاني منحصر في هذه الاوجه الثلاثة **ووجه الحصر**
ان كل موثر يخلو اما ان يجب عنه التراخي او الاول او الجامع المختار والثاني اما
ان يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع او لا والاول الطبيعة والثاني العلة
ثم نقول لا جائز ان يكون الموثر في هذه **الممكنات** موجبا لما ذكر لانه كالعلة او
مقتضيا لها بجعله لا ما يوشك ذلك لجواز ان يخصص مثلا عن لا استحالة
الاختلاف في معلول العلة الواحدة ومجموع الطبيعة الواحدة وجاء العالم
فرخصص مثلا عن مثل متغير ان يكون موجدا بالاختيار ويتفاوت حينئذ العالم مرجح
بالاختيار وكل مرجح بالاختيار حادث فاختيار وجوده يستلزم سبق
عدمه والا لم يتصور الجامع بين الوجود وثبوت قدر ما لا يصح كونه في العدم
ينتج العالم حادث فأنت تورد عليه تأخر الحدوث العالم في هذه الصور
يفتقر الى مرجح بوجود الصانع مفرد لكن الفرق بين هذه الطريقة وغيرها من
الطرق **قوله** متبعا ان كل موجبا او جوبا يعني فيه بدليل ما يجر
وهو النتيجة الدليل المذكور لانه استغنى فيه بذكر المفردة الصغرى وهو قو
لنا العالم اكثر كثيف وجوب الكبرى وهو قو لنا وكل ما هو بهذه كان ملموسا
او جوبا للعموم فقوله لا استحالة ان نوجب يعني انه لما احتجت الى مير
جح لوجود كعدم عرية السابق فلا يكون ذلك المرجح غير
ولا استحالة ان يوجب احد هما هو مع عدم غيره ان يتوقف ان يكون المرجح
هو نفسه لا مكان ان يوجب ان غيره **واما** ان يكون ما يقع مثله بيار الملا

Copyright © King Saud University